



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



القطاع الخاص النظامي في لبنان: عام 2020 والواقع المرير

E/ESCWA/CL2.GPID/2021/POLICY BRIEF.1



© PhoThoughts



© Ridofranz



© SIphotography

انكماش
اقتصادي -20%

2020 ← 2019
نصف مبيعات القطاع الخاص
توقفت

تسريح 23% من الموظفين
العاملين بدوام كامل

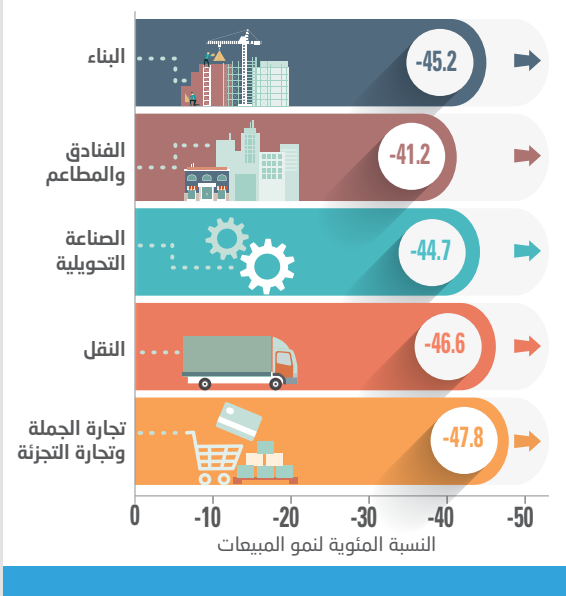


مقدمة

الاقتصاد اللبناني في هبوطٍ مستمر، ومعدلات البطالة والفقر المدقع مطلقة العنان. فبعد انفجار مرفأ بيروت، وصلت تنقيحات معدل الانكماش الاقتصادي إلى 20 في المائة، إثر تراجع نشاط القطاع الخاص على نحوٍ وجّه ضربة قاسية للناتج المحلي الإجمالي اللبناني والإيرادات الضريبية. وكشفت البيانات الأخيرة أن ما يقارب نصف مبيعات القطاع الخاص توقفت بين عامي 2019 و2020، وكذلك تم تسريح 23 في المائة من الموظفين العاملين بدوام كامل في قطاعات رئيسية. ومن المتوقع أن يتفاقم الانكماش في أنشطة القطاع الخاص في عام 2021، ما لم يوزع لقاح «كوفيد-19» في لبنان في الوقت المناسب، وما لم تتنقذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة.

تقييم الأثر

الشكل 1. نمو المبيعات في الفترة بين عام 2019 وعام 2020

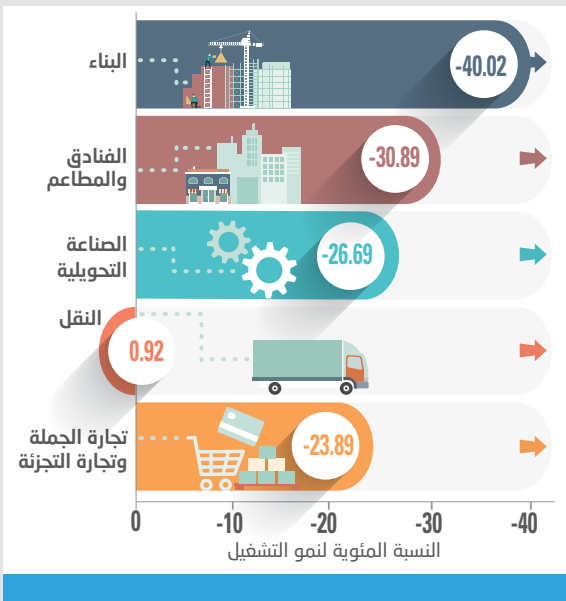


1. أدى التراجع الكبير في أنشطة القطاع الخاص النظامي اللبناني إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، خسرت الحكومة اللبنانية حوالي 17 في المائة من الإيرادات الضريبية المتأتية من مساهمات القطاع الخاص بجميع أشكالها. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الخسائر بشدة في غضون هذه السنة، وذلك بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للسماح بتمديد المواعيد النهائية لدفع الضرائب.

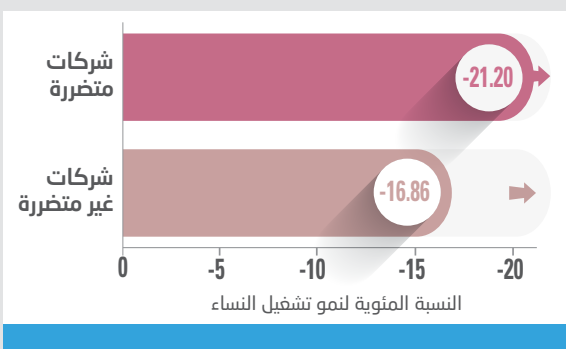
2. في نهاية عام 2020، قلّصت الجائحة مبيعات القطاع الخاص النظامي بنسبة 45 في المائة مقارنة بمعدل وسطي لمبيعات عام 2019. تراجع القطاع الخاص اللبناني إلى مستوى منخفض جداً في عام 2020، بسبب الانخفاض الكبير في مبيعات الشركات، بغض النظر عما إذا كانت قد تضررت من الانفجار أم لا.

3. مقارنة بعام 2019، انخفضت معدلات التشغيل في القطاعات الرئيسية في القطاع الخاص النظامي في عام 2020 بمتوسط قدره 23 في المائة من العاملين بدوام كامل. ومن بين القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة في لبنان، سجّل قطاع البناء أعلى معدلات الخسارة في الوظائف بدوام كامل (40 في المائة)، يليه قطاع الفنادق والمطاعم (31 في المائة) وقطاع الصناعة التحويلية (27 في المائة). وفي الشركات المتضررة من الانفجار، لحقت أكبر الخسائر بالوظائف بدوام كامل، وكانت النساء الأكثر تكدّماً للخسائر.

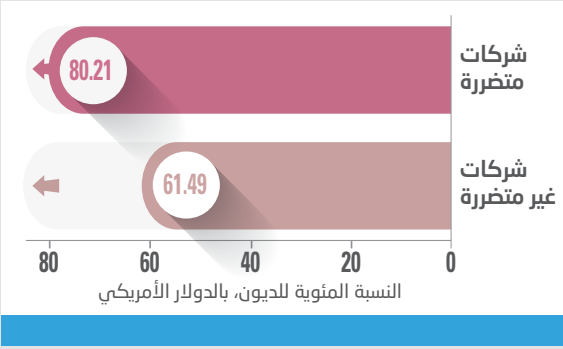
الشكل 2. نمو التشغيل في الفترة بين عام 2019 وعام 2020



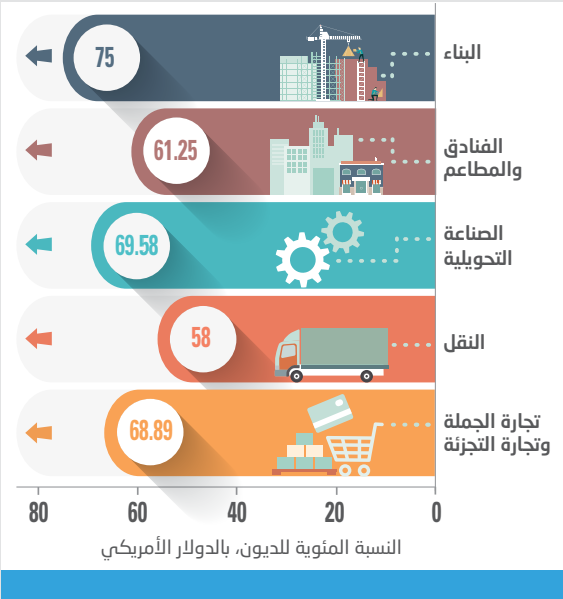
الشكل 3. نمو معدل تشغيل النساء في الشركات المتضررة من الانفجار والشركات غير المتضررة منه



الشكل 4. النسبة المئوية للديون، بالدولار الأمريكي، الشركات المتضررة من الانفجار والشركات غير المتضررة منه



الشكل 5. النسبة المئوية لديون الشركات بالدولار الأمريكي، حسب القطاع



المصدر، الشكلان 4 و5: حسابات الإسكوا، استناداً إلى نتائج مسح البنك الدولي المتعلق بأثر كوفيد-19 على المؤسسات التجارية، سلسلة مسح البنك الدولي للمؤسسات التجارية.

4. أدت الجائحة إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة بدوام كامل في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، التي يعمل فيها القسم الأكبر من الفئات الفقيرة المعرضة للمخاطر. انخفض الطلب على اليد العاملة بمقدار النصف تقريباً في المؤسسات المتناهية الصغر، وبمقدار الخمس في المؤسسات الصغيرة. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات هي الأكثر تأثراً بالصدمات، فقد أغلقت أبوابها لمدة تسعة أسابيع في المتوسط من جراء الجائحة في عام 2020، مما وضع العديد منها على حافة الإفلاس. ويشكل العاملون في المؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة نحو 91 في المائة من اليد العاملة بدوام كامل، ولكن 45 في المائة منهم يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد.

5. تكبّدت الشركات غير المصدّرة خسائر في اليد العاملة بلغت ضعف ما تكبّدهت الشركات المصدّرة، وحققت مبيعات أقل منها. وعند

مقارنة عدد العاملين بدوام كامل في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2019 و2020، يتبيّن أن الطلب على اليد العاملة في الشركات غير المصدّرة انخفض بأكثر من 30 في المائة. في المقابل، انخفض الطلب على اليد العاملة بدوام كامل في الشركات المصدّرة بنسبة 14 في المائة فقط، بسبب تدهور سعر الصرف وتسجيل خسائر أقل من المتوقع في الطلب العالمي.

6. في عام 2020، كانت على غالبية شركات القطاع الخاص النظامي في لبنان ديون بالدولار الأمريكي، مما عرضها، ولا سيما الشركات غير المصدّرة منها، لمخاطر مرتبطة بأسعار الصرف. فأكثر من 50 في المائة من ديون مؤسسات القطاع الخاص النظامي هي بالدولار، علماً أنّه في المؤسسات التي قد تضررت من الانفجار، تصل الديون بالدولار إلى 80 في المائة. ويُسجّل أعلى مستوى للدين بالدولار في قطاع البناء (الذي يسجّل كذلك الأداء الأسوأ بين سائر القطاعات)، يليه قطاع الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، وقطاع الفنادق والمطاعم. وتأثير الدين بالدولار على الشركات المدينة المصدّرة أقل منه على الشركات المدينة غير المصدّرة.

استجابات على مستوى السياسات

1. الاستثمار في بقاء شركات القطاع الخاص النظامي.

إنّ سياسات تأجيل سداد الدين، والإعفاء الضريبي، والحصول على قروض بشروط ميسّرة وضمائنات ائتمانية، فعّالة في التخفيف من تضرر الشركات بمستويات الانكماش الاقتصادي غير المسبوقة في البلد. وعلى الرغم من أنّ إجراءات تأجيل سداد الدين والإعفاء الضريبي في فترة الطوارئ تؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية، فالتعافي القطاعي في الأجلين المتوسط والطويل سوف يتجاوز الخسائر على الأمد القريب. وسيتولى صندوق الإغاثة التابع لصندوق النقد الدولي رعاية تعافي القطاع الخاص النظامي. غير أنه ينبغي تعزيز هذه البرامج من خلال تنفيذ إصلاحات متنوّعة في الإدارة المالية العامة.

2. وضع خطة إنقاذ وطنية للمؤسسات المتناهية الصغر

والصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة الناجمة عن

الجائحة. إضافة إلى إعادة جدولة الدين، الحاجة ملحة إلى تقديم قروض بشروط ميسّرة لتلبية متطلبات التدفق النقدي في أوقات الطوارئ، وذلك لتجنب الإفلاس الجماعي وخسارة مزيد من الوظائف. وتمديد المواعيد النهائية لسداد الضرائب والرسوم على خدمات المرافق ضروري أيضاً لضمان استمرار العمليات في فترة الطوارئ. كما أن اتخاذ التدابير الصحيحة للإبقاء على الوظائف في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سيقبل من احتمالات زيادة نسبة الفقر في لبنان، وباللغة 55 في المائة.

وينبغي دائماً إعطاء الأولوية لتهيئة ظروف سياسية مواتية من أجل تيسير النشاط التجاري.

6. تنفيذ إصلاحات كبرى في بيئة الأعمال والظروف المواتية للاستثمار في لبنان، مع إعطاء الأولوية لتعزيز

الاستقرار السياسي، ولجم الفساد، وزيادة المساءلة.

وبالإمكان تعزيز القدرة التنافسية اللبنانية عن طريق تيسير توفّر الهياكل الأساسية الفعّالة اللازمة للإنتاج، لا سيما إتاحة القدرة على الحصول على خدمات الكهرباء والإنترنت مقابل رسوم ضئيلة؛ وضمان تيسير التجارة، والتخفيف من الروتين الإداري. ومن شأن هذه الإصلاحات المنشودة أن تيسّر أيضاً الحصول على تمويل إضافي من المجتمع الدولي، وتعزيز مصداقية لبنان على نحو يزيد من فرص الاستثمار فيه. وجميع الإصلاحات ينبغي أن تقوم على دعامة رئيسية، هي مكافحة الفساد.

7. تيسير تنفيذ برامج لرفع مستوى مهارات من خسروا

وظائفهم وإكسابهم مهارات جديدة وينبغي أن يكون

الشباب والنساء في صميم هذه البرامج. ونظراً لانتشار الجائحة على نطاق واسع، يشكّل إعطاء الأولوية للتدريب عبر الإنترنت حلاً ملائماً وعملياً للوضع في لبنان. فاتباع الدورات التدريبية التي تتيحها عبر الإنترنت أهم البرامج التعليمية من شأنه مساعدة الأشخاص على تحديث مهاراتهم لتلبية متطلبات التوظيف في الأسواق المحلية والعالمية على حدٍ سواء. وقد نجحت الإسكوا في تيسير تنفيذ برنامج لتعلم المهارات الجديدة ورفع مستوى المهارات لفائدة 25,000 من اللبنانيين واللبنانيات، وهو برنامج يمكن تكراره على نطاق أوسع.

3. وضع خطط لإدارة الأزمات والطوارئ، لا سيما لفائدة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تفتقر جميع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقريباً في لبنان إلى خطط للطوارئ، وإلى القدرة على تعديل أعمالها التجارية ونماذج الإنتاج لديها، حتى في الأوقات المتّصفة بالاستقرار. ولذلك، ينبغي للحكومة اللبنانية أن تقدّم لها مساعدة فنية في مجال إدارة الأزمات، لضمان استمراريتها خلال حالة الركود السائدة حالياً وتمكينها من إدارة فترة التعافي على نحو أفضل.

4. وضع خطط لحماية اليد العاملة للحد من أثر الجائحة

وانفجار مرفأ بيروت على التشغيل. في ظل القدرة

المالية الحالية للبنان، يتطلب تطبيق البرامج الاجتماعية والبرامج الرامية إلى حماية اليد العاملة تمويلاً دولياً وإقليمياً. وينبغي زيادة المساهمة الحالية للبنك الدولي، وتوسيع نطاقها لتشمل خطط حماية اليد العاملة، تحديداً لمن كانوا عاطلين عن العمل قبل الجائحة، والذي خسروا وظائفهم في أعقاب تفشيها.

5. تقديم الحوافز للنهوض بالنشطة الإنتاجية في الشركات

المصدّرة، لتعزيز نمو عوامل الإنتاج، ورفع معدلات

التشغيل، وضمان تدفق العملات الأجنبية. ويمكن

لأنشطة التصدير في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات تحقيق نمو أكثر توازناً واستقراراً في المبيعات والتشغيل من القطاعات الأخرى. وبالتالي، فإن تيسير خيارات التمويل المواتية، وتنفيذ اتفاقات التجارة الحرة، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، والحد من الروتين الإداري، كلها تحفّز أنشطة التصدير.



ازدهاز البلدان كرامة الإنسان



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقراراً وعدلاً وازدهاراً

رسالتنا: بشعّف وعزّم وعَمَل: نتبكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org